

من العجز، ثم الحصول على سلفة من بنك اسرائيل بمبلغ ١٤٥ مليار ليرة ، تستطيع تسديدها على مدار السنة . وقد اوضح وزير المالية امام اللجنة المالية في الكنيست السبب الذي دفع الحكومة الى فرض هذه الضرائب بقوله : « كانت هناك ثلاثة بدائل لتغطية العجز في الميزانية : (١) تخفيض ميزانيات الخدمات الاجتماعية . وقد اقتطعت الحكومة من هذه الميزانية في سنة ١٩٧٤ مبلغ ١٤٤ مليار ليرة ، لذلك سيؤدي اقتطاع جزء آخر الى بطالة آلاف العمال ، (٢) زيادة النفقات بدون ايجاد مصادر دخل اخرى ، اي تغطية العجز بواسطة اصدار اموال جديدة ، مما سيؤدي الى زيادة التضخم المالي بسرعة فائقة والى بطالة واسعة وضرر خطير في الاقتصاد ، (٣) غرض ضرائب جديدة وهذه طريقة صعبة ولكنها ضرورية سنحصل بواسطتها على ملياري ليرة سنويا » (دافار ، ١٩٧٥/٢/٢٧ وانظر ايضا مقابلة وزير المالية مع معاريف ، ١٩٧٥/٢/٢٨ ) . لذلك قررت الحكومة الاسرائيلية ما يلي : (١) غرض ضريبة بنسبة ٧٤٥٪ على ارباب العمل . وتسري هذه الضريبة على الاجور التي يدفعها ارباب العمل ، ابتداء من شهر نيسان ، يمكن بواسطتها جمع ٩٥٠ مليون ليرة سنويا — الا ان الحكومة عادت وخفضت هذه الضريبة نظرا للمعارضة الشديدة التي واجهتها ، (٢) رفع ضريبة الشراء على البضائع المحلية والمستوردة وعلى الخدمات بنسبة ٧٤٥٪ ، ويبلغ الدخل المتوقع من وراء هذه الضريبة ٩٨٠ مليون ليرة سنويا ، (٣) زيادة رسوم البريد والهاتف بنسبة ٢٠٪ ، (٤) رفع اسعار السجائر المحلية بمعدل ١٥ — ٢٠ قرشا للعلبة الواحدة ، (٥) منع السلطات المحلية والبلديات من رفع ضريبة الارثونه العامة والتعويض عليها بمبلغ ٢٠٠ مليون ليرة ، (٦) اقالة ٧٠٠ موظف مؤقت والغاء ١٥٠٠ وظيفة في المكاتب الحكومية ، و (٧) السماح للوزارات الحكومية باستغلال ٢٠٪ فقط من ميزانيتها السنوية خلال الاشهر الثلاثة الاولى من السنة المالية . ويقدر هذا التأجيل في النفقات بنحو مليار ليرة ، ويفترض ان يساهم في « تهدئة » النشاط الاقتصادي (معاريف ، ١٩٧٥/٢/٢٤ و هارتس ، ٧٥/٢/٢٥ .

الاسرائيليون أكثر من مرة ، ووضعوا عدة خطط اقتصادية خلال السنة الماضية لإيجاد حلول لها . ولكن يبدو ان التقدم نحو حل تلك المشاكل يمسر ببطء ، بسبب العوامل الناجمة عن الوضع الأمني والسياسي والاجتماعي الذي تعيش فيه اسرائيل . وقبل التطرق الى تفاصيل ما تم تنفيذه حتى الان لحل هذه المشاكل ، وما ينبغي ان يتم خلال السنة المالية المقبلة ، في اطار الميزانية الجديدة ، لا بد من التطرق اولا الى بنود هذه الميزانية ومركباتها ، وما رافقتها من اجراءات اقتصادية جديدة ، يمكن اعتبارها حلقة في سلسلة الاجراءات التي اتخذت خلال السنة الاخيرة .

#### ميزانية قائمة على العجز

يبلغ إجمالي مشروع الميزانية للسنة المالية ٧٦/١٩٧٥ ، كما ذكرنا ، ٥٦٤٣ مليار ليرة ، منها ٤٤٤٥٢ مليار ليرة للميزانية العادية ، التي تشمل الادارة والخدمات الاجتماعية والدفاع والاعانات والنفوائد المترتبة على الدين ، والباقي ١١٤٧٨ مليار ليرة — مخصص لميزانية التطوير التي تشمل الاستثمارات الجديدة وتسديد الديون . أما الإيرادات فتأتي من ثلاثة مصادر : (١) الضرائب المختلفة والقروض الاجبارية ، بقيمة ٤٤٤٥٢ مليار ليرة ، ومنها مليارا ليرة على حساب الضرائب الجديدة التي غرضت لتغطية جزء من العجز في الميزانية ، (٢) القروض والمساعدات الخارجية ، والقروض الداخلية بقيمة ١٠٤٢٨ مليار ليرة ، (٣) سلفة من بنك اسرائيل بقيمة ١٤٥ مليار ليرة لتغطية العجز المتبقي . وتبلغ نسبة الزيادة في مشروع الميزانية الجديدة حوالي ١٣٪ بالمقارنة مع ميزانية ٧٥/١٩٧٤ ( انظر الجدول رقم ١ ) .

يتميز مشروع الميزانية الجديد بالعجز الوارد به ، البالغ ٣٤٥ مليار ليرة ، وذلك بسبب اضافة ملياري ليرة لميزانية الدفاع ، زيادة على ما كان مخصصا لها حسب الاقتراح الاولي الذي قدمته وزارة المالية ، واطافة ١٤٥ مليار ليرة على ميزانيات وزارات اخرى ، خلال بحث مشروع الميزانية في الحكومة ومع الوزارات المختلفة . لذلك قررت الحكومة غرض ضرائب جديدة تستطيع بواسطتها جباية ملياري ليرة سنويا لتغطية جزء